المحاضرة 01: مفهوم المالية العامة وتطوّره وعلاقتها ببقية العلوم

عناصر المحاضرة:

- نشأة وتطور علم المالية العامّة.
- التمييز(الفرق) بين المالية العامّة والمالية الخاصة.
- علاقة المالية العامّة بالعلوم الأخرى

...

تمهيد: ما أهمية دراسة المالية العامة وما هي المالية العامة أصلا؟ هي التساؤلات الأولية التي نطرحها قبل الولوج في حيثيات وتفاصيل المقياس. وللإجابة على هذين السؤالين نبدأ بالتعرف على اهمية دراسة المالية العامة أولا.

من الطبيعي أن كل إنسان يسعى إلى إشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة وهو أساس المشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة، مما يتطلب اختيار إشباع بعض الحاجات والتضحية بباقي الحاجات، وهنا نجد أن تلك الحاجات التي يشبعها الإنسان تنقسم الى نوعين أساسيين هما:

⇐ **حاجات خاصة:** يقوم الفرد بإشباعها بنفسه لأنها تحقق له وحده النفع لذلك هو يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة الى الطعام والمسكن والزواج وغيرها من الحاجات الّتي تعود بالمنفعة على صاحبها فقط.

⇐ **حاجات عامّة:** وهي حاجات لا تعود بالمنفعة على الفرد وحده، بل تعود بالمنفعة على المجتمع ككل لذلك لا يشبعها الفرد لنفسه بل يسعى الأفراد والمجتمع كلهم لإشباعها مثل الدفاع والعدالة والأمن .وهنا نتساءل هل هناك فرد على استعداد لتحمل نفقة رصف طريق لمجرد انه يمشى عليه؟ وهل هناك شخص ما يدفع ثمن دبابة لتشارك في حمايته؟ الإجابة بالطبع هي: لا. لأنّ المنفعة من هذه الأشياء لا تعود عليه هو فقط بل تعود على المجتمع ككل، لذلك يجب ان يتحملها الجميع.

ونجد أن الدولة هي الّتي تتحمل مسئولية إشباع تلك الحاجات من خلال المالية العامة للدولة. ويمكن تقسيم الحاجات العامة إلى قسمين:

- **حاجات غير قابلة للتجزئة:** أي لا يمكن أن يحصل عليها فرد دون باقي أفراد المجتمع مثل الأمن والعدالة والدفاع. وهي لا تُشبَع إلّا من خلال سعي جماعي أي من خلال الدولة.
- **حاجات قابلة للتجزئة:** وهي التي يمكن أن يحصل عليها بعض الأفراد دون البقية، مثل التعليم والصحة حيث نجد أنّ الدولة قررت أن تشبعها بشكل جزئي أو كلي.

ثانياً-التمييز بين المالية العامّة والمالية الخاصّة:

إنّ تمييز المالية العامة عن المالية الخاصة يعني تمييز نشاط الدولة المالي عن نشاط الأفراد بقصد إشباع الحاجات، وينظر إليه من خلال ثلاث نقاط هي:

- **من حيث أسلوب الانفاق:** تحدد الدولة نفقاتها أولا، ثم تعين مقدار ما يلزمها من الإيرادات الّتي تغطي النفقات، ويجب في الظروف العادية ألاّ تزيد الإيرادات عن النفقات حتى لا يحرم الأفراد من أموال ليست الدولة في حاجة أليها ، وذلك باستقطاعها كضرائب منهم، أما الفرد فيقدر دخله أولا ثم ينفق في حدود ذلك الدخل، ويرجع هذا الفرق إلى أنّ قدرة الدولة على الاقتراض أوسع من قدرة الفرد، فهي باقية وثقة المقرضين بها اكبر من ثقتهم بالأفراد.
- **من حيث الهدف:** انّ هدف قيام الدولة بالمرافق العامة ليس الربح في الغالب، بل اعتبارات اخرى كإتاحة الفرصة للانتفاع بالخدمة للجميع بدون تمييز، ولا ينفي ذلك انّ الدولة قد تحصل على موارد مالية للميزانية العامة نتيجة لتوليها بعض المشروعات.
- **من حيث التنظيم:** انّ الطرق الحسابية للدولة تختلف عن الطرق الّتي يتبعها الأفراد فعلها تثبيت القيود بالدفاتر الحكومية، واثبات الإيرادات التي قبضت فعلا خلال السنة المالية بينما المشاريع الخاصة تسير على مبدأ استحقاق النفقة أو الإيراد، وذلك لتحميل كل فترة حسابية بإيراداتها ونفقاتها فقط حتى يمكن معرفة المركز المالي للمشروع خلال سنتها المالية.

ثالثا-علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى:

كون المالية العامة مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية في الدول المعاصرة التي تختص بدراسة نواحي السلوك الإنساني، فمن الطبيعي أن تنشأ لها علاقات مع مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والإحصاء والقانون والتاريخ وعلم الإدارة والمحاسبة وعلم الأخلاق .ويتطلب فهمها كعلم وبغية توضيح الروابط بين علم المالية والعلوم الأخرى. وسوف نختصر دراسة هذه الروابط بشيء من الإيجاز:

- ✓ **<u>المالية العامة والاقتصاد</u>:** إن علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد من العلاقات الوثيقة جداً، لكونه فرع من فروع علم الاقتصاد ولأنه كما هو معروف يتناول القوانين المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تأخذ من الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المتعددة. وجوهر النشاط الاقتصادي هو بذل العمل على استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرّف

المجتمع من أجل إشباع الحاجات، فأن الإلمام بمبادئ الاقتصاد يعد شرطا أساسيا لتفهم موضوعات المالية العامة، من إنفاق حكومي وضرائب وقروض عامة والتي جميعها تعد أدوات مالية واقتصادية مجتمعة في آن واحد، تستخدمها الدولة في توجيه الاقتصاد للتأثير في مستوى الدخل القومي ومجرى النشاط الاقتصادي .كما إن القواعد العلمية المتعلقة بالمالية العامة تتناول النظام الخاص بالعلاقات المالية للدولة التي تنعكس بشكل فعلي في علاقات اقتصادية عينية.

- ✓ **<u>المالية العامة والعلوم السياسية</u>:** يرى Duverger أنّ المالية العامّة ماهي الاّ فرع من فروع العلوم السياسية. كما وثّق Dalton العلاقة بين المالية العامّة والعلوم السياسية، حيث يقول أنّ المالية العامة تقع على الحد الّذي يفصل بين السياسة والاقتصاد . فالعلوم السياسية تهتم بدراسة نظام الحكم والعلاقات بين السلطات العامة فيما بينها من جهة وعلاقتها بالمواطنين من جهة أخرى، في حين

تبحث المالية العامة في النفقات والإيرادات العامة في إطار هذه السلطات. فارتباطها بالمالية العامة ارتباطا قويا لأنه يتأثر بها ويؤثر فيه. كما أنّ الأوضاع الدستورية والإدارية لها أثرها في مالية الدولة العامّة، حيث تختلف النفقات والإيرادات العامة في إطار هذه السلطات وحسب ما إذا كانت الدولة" استبدادية أو ديمقراطية أو موحدة(بسيطة) كانت أو تعاقدية(مركبة) أو تملك نظاما إداريا مركزيا أو لا مركزيا.

للظروف المالية أثرا مهما في أوضاع الدولة السياسية واستقرارها. فكم من بلد فقد استقلاله

وتعرض لنشوب الثورات والصراعات بسبب اضطراب في مالية وميزانية الدولة العامة.

ويعتبر وضع ميزانية الدولة يعد عملا سياسيا وجميع العمليات المالية ترد في وثائق إحصائية كبيرة، وهذه المعلومات تشكل معطيات ثمينة في سياسة أية حكومة لأنّ ما تدرجه في الميزانية يبين ما أنفقته الدولة على أي نشاط تتدخل فيه، ومنها يتضح التفاوت في الإيرادات والنفقات، وما إذا كانت تميل إلى الإقلال أو الزيادة.

وعليه يمكن القول أن هنالك ارتباط وثيق بين النظام المالي للدولة ونظامها السياسي ، فالنظام المالي يعكس اتجاهات النظام السياسي، ويعتبر أداة من أدوات تحقيق أهدافه. كما أن النظام المالي للدولة يختلف باختلاف النظام السياسي بها، وتؤثر المالية العامة بدورها في الأوضاع السياسية.

- ✓ **<u>المالية العامة والقانون</u>:** القانون هو الأداة التنظيمية الّتي يلجأ إليها المشرّع لوضع القواعد العامّة الملزمة في مختلف المجالات منها المجال المالي. لذلك تأخذ جميع عناصر المالية العامّة من:(نفقات، إيرادات، موازنة) شكل قواعد قانونية من(دستور، قانون، نظام، تعليمات).

ويطلق على هذه القواعد اسم التشريع المالي. وهو عبارة عن مجموعة قواعد قانونية تنظم شؤون الدولة المالية، وبخاصة دراسة ظواهر المالية العامة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحديد العلاقات بين تلك الظواهر. فالعلاقة بين المالية العامة والقانون الدستوري مثلاً تظهر من خلال خضوع القواعد الفنية للمالية العامة للقواعد الدستورية كالمساواة بين المواطنين أمام الضرائب والتكاليف والأعباء العامة، كذلك موافقة المواطنين على فرض الضرائب وقواعد تحديد سعرها ووعاء ربطها وتحصيلها .أما العلاقة بين المالية العامة والقانون الإداري فتتبلور من خلال تحقيق هدف

مشترك يتمثل في إقامة العدالة وتحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة .فلا يتصور قدرة الدولة على مزاولة سلطاتها المالية دون الاستناد إلى قواعد قانونية.

- ✓ **المالية العامة والمحاسبة:** كثير من موضوعات المالية العامة وخاصة الضرائب تتطلب الإلمام بأصول المحاسبة والمراجعة وفنونها من استهلاك وجرّد واحتياطات ومخصصات وعمل الحسابات الختامية والميزانية العمومّية للمنشآت التجارية والصناعية. وتعتبر المحاسبة القومية أداة أساسية تستعين بها الحكومة في رسم سياستها المالية. ويزداد الارتباط بين المالية العامة والمحاسبة كلما زاد دخل الدولة في الحياة الاقتصادية وشاركت في المشروعات الإنتاجية المختلفة مما يستدعي نشر ميزانيات تجارية لهذه المشروعات.
- ✓ **المالية العامة وعلم الإدارة:** الترابط وثيق بينهما ويتضح هذا الترابط من اهتمام الإدارة في بلورة الصيغ والأساليب العلمية الّتي تضمن إدارة أي مرفق من مرافق الحياة الاقتصادية المالية بغية تسهيل انجازات الفعاليات الاقتصادية والمالية بكفاءة لتحقيق الأهداف المرجّوة.
- ✓ **المالية العامة وعلم الاجتماع:** العلاقة بين هذين العلمين يتضح في مجال الضرائب لأنّه يترتب على الأخيرة أثار اجتماعية إلى جانب أثارها المالية والاقتصادية تمس طوائف معينة من المواطنين. وقد أكدّ Myrdal الصلّة الوثيقة بين النّظم المالية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية تمس طوائف معينة من المواطنين. ويعتقد العلماء بأنّ المالية والاقتصاد والأخلاق والمعتقدات وغيرها من أنواع السلوك الاجتماعي ظواهر مترابطة ومتداخلة والتأثير بينها متبادل. وانّ دراستها بشكل منفصل يؤدي إلى نتائج ناقصة. فتوزيع الدخل بين فئات المجتمع وفرض الضرائب أمثلة حية للعلاقة بين علم المالية والظواهر الاجتماعية كافة.
- ✓ **المالية العامة والإحصاء:** المالية العامة تستعين بعلم الإحصاء لما يقدمه من بيانات وأرقام لمعرفة حجم الدخل القومي وتوزيع الثروة بين فئات المجتمع وعدد السكان ودخولهم وتوزيعهم على الحرف المختلفة وتوزيعهم في المناطق الجغرافية وحالة ميزان المدفوعات ومقدار الضرائب والرسوم وغيرها من البيانات الإحصائية التي لها أهميتها عند وضع ميزانية ورسم السياسة الاتفاقية التي تستخدمها

الدولة لزيادة الدخل القومي أو أعادة توزيعه.